جامعة واسط ودورها في تنمية الموارد البشرية

م. د. نزار عبد السادة نصار
كلية الآداب – جامعة واسط

المقدمة

الجامعة مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع خدمة لأهدافه، تؤثر فيه عبر ما تقوم به من وظائف وتتأثر به بما يحيط بها من تغيرات تفرضها أوضاع المجتمع وحركته ، لذا من الطبيعي أن تكون جزءا غير منعزل عن هذا المجتمع وما يواجهها من تحديات ومشكلات وطموحات وآمال ، فالتطورات العلمية والتقنية وما يترتب عليها من ثورة في عالم الاتصالات وما ارتبط بهذا كله من تغيرات في أحوال المجتمع قد اوجد مسؤوليات إضافية على الجامعة للمشاركة الفعالة في دعم مسيرة التنمية ، والاستجابة بطريقة مرنة وفعالة على الوجه الذي يحقق رسالتها في المجتمع وينهض بدورها الطبيعي في قيادة هذا المجتمع ' لذلك تساهم الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الدور الذي تقوم به بتهيئة الظروف المناسبة للأفراد والمؤسسات العاملة في المجتمع للاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية والعلمية والصحية والرياضية كافة في الجامعة ، وتنمية وعي الأفراد ومهاراتهم في شتى المجالات في سبيل الوصول الى النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع واللحاق بالتقدم المذهل في التقنيات والابتكارات الحديثة. والأمن الاجتماعي على صلة وثيقة بالعقل البشري وبكيفية توظيف هذا العقل ، وهو أمر على صلة بالتربية التي يتعرض لها الإنسان ، وبالثقافة التي يطورها ، ونحن اليوم في العراق نتطلع الى مجتمع آمن يسود فيه القانون والقيم السامية والمساواة وتحترم في نطاقه إنسانية الإنسان وكرامته وتبرز فيه حركة التعاون على الخير والعطاء بين فئاته وأفراده كافة والبعد عن التطرف والتعصب المقيت .

من هنا يأتي التأكيد على أهمية دور الجامعات في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعيين والتأكيد على اعتماد الحوار البناء والتسامح وضرورة الحفاظ على مبدأ الشراكة المجتمعية والعمل على رفع مستوى الوعي لدى الطلبة وفي المجالات كافة .

إنّ الدراسة الحالية تؤكد وجهة النظر القائلة بأن التطورات الدولية المعاصرة في مجال الاتصالات والمعلومات تجعل من تطوير دور الجامعة والوظائف التي تقوم بها إحدى ضرورات الاستجابة المطلوبة لتحديات هذا العصر، وما تسعى إليه من تطوير للإضافات والتخصصات التطبيقية للتعليم الجامعي ، وتحديث الإمكانات البحثية والتقنية والقدرات التكنولوجية للجامعات من جانب ، والمساهمة الايجابية الفاعلة في تنمية المجتمع وتحديثه في الجانب الآخر .

المحور الاول : الجامعة مفهومها ونشأتها:

اولا : نشأة وتأسيس جامعة واسط : في عام ٢٠٠٣ برز في محافظة واسط صرح علمي طالما حلم به أبناء المحافظة، ولاسيما المثقفون وطالبو العلم والمعرفة، وهو جامعة واسط، ليكون مصدراً مهماً وأساسياً في إشاعة نور المعرفة والعلم والثقافة في ربوع وأرجاء المحافظة، وليلبي الحاجة الماسة لمؤسسة جامعية ترضي الطموح المشروع لأبناء المحافظة وليكون ملاذاً آمناً وحضناً دافئاً لخريجي المرحلة الإعدادية من أبناء المحافظة.

كليات الجامعة: احتضنت الجامعة ثلاث كليات كانت مرتبطة إدارياً وعلمياً بجامعة القادسية، فكانت هذه الكليات اللبنات الأولى لجامعة واسط، هي: كلية التربية التي استقبلت طلبتها في العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧. وكلية الإدارة والاقتصاد التي استحدثت في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكلية العلوم التي تم افتتاحها في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢. وبعد أن عززت الجامعة مسيرة الكليات الثلاث ووفرت لها مستلزماتها وزادت من إمكاناتها وملاكاتها، بدأت في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حملة لاستحداث الكليات والأقسام والمراكز الجديدة؛ فتم افتتاح كليات: كلية الآداب وتضم الاقسام :قسم اللغة العربية وقسم الاجتماع وقسم الفلسفة وقسم الدراسات الشرقية، وقسم الترجمة وكلية الطب، وكلية الهندسة وتضم الاقسام الهندسة المدنية والميكانيكية، وكلية القانون وتضم فرع القانون العام وفرع القانون الخاص. وكلية الزراعة وتضم الاقسام قسم الإنتاج الغذائي والحيواني وقسم التربة وتقنيات الري وكلية التربية الاساسية وتضم الاقسام :قسم اللغة العربية وقسم العلوم العامة وكلية الطب البيطري وكلية طب الاسنان تم افتتاحها في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ وكلية التربية الرياضية وكلية الحاسوب والرياضيات وكلية الاعلام وكلية الفنون الجميلة

رسالة الجامعة وخططها المستقبلية

وضعت إدارة جامعة واسط نصب عينها منذ مرحلة التأسيس جملة أهداف، سعت ولا تزال تسعى من أجل تحقيقها، أهمها:

- توفير الملاكات العلمية المتقدمة في مختلف المجالات الإنسانية والعلمية، لسد حاجة البلد والإسراع في تحقيق أهداف التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية، وتأمين ملاكات مؤهلة أكاديمياً للتدريس في الجامعات.

- إجراء البحوث وتقديم الاستشارات العلمية للجهات والمؤسسات كافة وتطوير الاختصاصات الدقيقة والعناية بها.

- الإسهام في تطوير الخبرات والكفاءات في الاختصاصات كافة من خلال البحوث والدراسات العليا.

- النهوض بالواقع الجديد من خلال إقامة الفعاليات والندوات والمؤتمرات وبناء طاقات أكاديمية لتطوير حركة التعليم العالي والبحث العلمي.

رؤساء الجامعة

تولى رئاسة الجامعة عدد من الأساتذة الأفاضل الذين تميزوا بالمستوى العلمي الرفيع والقيادة الإدارية المحنكة، وكان لكل منهم أسلوبه القيادي الخاص الذي تجسد بالإنجازات العلمية والمادية، ولم يبخل أي منهم ببذل قصارى جهده لخدمة الجامعة وأبناء المحافظة. وبعد التغيير الكبير في ٢٠٠٣/٤/٩ جرت لأول مرة في تاريخ الجامعة عملية انتخاب رئيس جامعة، فوقع اختيار أغلبية أساتذة الجامعة على الأستاذ الدكتور جعفر عبد الكاظم، فتولى مهمة رئاسة الجامعة في ٢٠٠٣/٥/١٧، وقد واجه عقبات كبيرة أهمها عدم امتلاك الجامعة أي قطعة ارض أو بناية مسجلة رسميا باسمها، إلا أن العمل الدؤوب، والسعي الحثيث ذلل الكثير من هذه العقبات، واستمر في عمله إلى ٢٠٠٥/٩/٥، إذ تسلم المسؤولية بعد ذلك الأستاذ الدكتور المرحوم جبار ياسر المياح بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٦ إلى ٢٠٠٧/١١/٤. ثم تحمل مهمة إدارة الجامعة بعد ذلك الأستاذ الدكتور جواد مطر الموسوي ولغاية ٢٠١٢/٥/٢٠ حيث تم تكليف الأستاذ الدكتور تقي الموسوي رئيس الجامعة المستنصرية السابق لرئاسة جامعة واسط ولغاية ٢٠١٣/٧/٧ حيث تم تكليف الدكتور طالب محيبس الوائلي لغاية ٢٠١٤/٧/١ حيث تم تكليف الاستاذ الدكتور عبد الرزاق احمد النصيري بمهام رئاسة الجامعة .

ثانيا : مفهوم الجامعة :

عند العودة إلى المعجم العربي والبحث في بطونه نجد أن المعنى اليسير للجامعة ومشتقاتها الجمع والجماعة والمجموعة وصيغها الأخرى يراد بها تضافر التواجد الذي يؤدي بدوره إلى تضافر الجهود والطاقات بغية توظيفها لخدمة المجتمعات في إنتاج الأفكار التي تعمل على تنظيم حراك التجمعات البشرية . وتعرف الجامعة بأنها مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات تنظم دراسات في مختلف المجالات وتخول حق منح درجات جامعيه في هذه الدراسة.

كما ورد تعريف أخر للجامعة ويقصد بها مؤسسة للتعليم العالي تتكون من كليات للفنون الحرة والعلوم وأيضا مدارس مهنية وأخرى للدراسات العليا ' ولها حرية التصرف في شؤونها ويتمتع أفرادها بحرية التعليم والمناقشة دون تدخل خارجي ، ويلزم أعضاء هيئة التدريس بها بمستويات علمية وأخلاقية رفيعة ولها سلطة منح الدرجات في مختلف مجالات الدراسة . كما إن هناك اتجاهين تناولا تعريف الجامعة بمنظورين مختلفين وعلى النحو الآتي :

١- الاتجاه الأول : ينظر إلى الجامعة على أنها البيئة الأساسية والمحيط الذي يدرس حالة المجتمع ومشكلاته ' ويعمل على إيجاد الحلول واقتراحها وانطلاقا من هذا فان الجامعة توظف الدراسات والبحوث بقصد معالجة المشكلات الاجتماعية.

٢- الاتجاه الثاني: يركز على الإبعاد المعرفية ويؤكد إن الوظيفة الأساسية للجامعة هي عملية معرفية بحتة ومن ثم فالتعليم هدف في حد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته' وتبقى الجامعة هي المكان الذي تجري فيه الدراسات والأبحاث العلمية.

والجامعة هي تلك المؤسسة العلمية التي تتكون من عدة كليات وأقسام علمية وإنسانية ترتبط بوزارة التعليم العالي تتولى تدريس الطلبة وتخريجهم في مختلف الاختصاصات. وتقوم بمهمة البحث العلمي وترتبط بالمجتمع عن طريق مؤسساتها البحثية .

المحور الثاني : العلاقة بين الجامعة والمجتمع

مما لاشك فيه إن من بين أهم وظائف الجامعات هي الاضطلاع بخدمة المجتمع التي تتواجد فيه بحيث تكون نشاطاتها معبرة عن رغبة هذا المجتمع واتجاهاته . لذا تقع على الجامعات مهمة التفاعل مع المجتمع ومتطلباته والتخطيط لتنفيذ هذه المتطلبات وفي المقابل ينتظر من المجتمع ان يؤدي دورا بارزا في حماية الجامعات واستقرارها وتقديم العون لها. وتعد العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة توأميه تتداخل خلالها الاستجابات والتأثير، فالجامعة تتولى احتضان وتخريج الكوادر المهنية والعلمية في كافة المجالات، ويظهر ذلك من خلال نواتج إيجابية تدفع المجتمع نحو الرخاء والرفاهية والاستقرار الاجتماعي، كما إن الجامعة تضع كل إمكاناتها وطاقاتها خدمة للمجتمع، وفي المقابل تستوحي الجامعة أهدافها من الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع، والجامعة الحديثة تتأثر بالحركة الاجتماعية وتستمد فلسفتها من فلسفة المجتمع وترتبط به ارتباطا وثيقا وصولا نحو تحقيق أهدافه.

ولا يمكن للجامعة أن تعزل نفسها عن المشكلات الاجتماعية، فرسالة الجامعة لا تختص داخل أسوار الجامعة بأعداد الطلبة وتنمية أعضاء هيئة التدريس، لكنها تعبر عن حركة نمو المجتمع، وتسد الفراغات التي يحدثها ترهل الأجهزة الإدارية والفنية الحكومية، فالجامعة تتلمس حاجات المجتمع بقطاعاته المختلفة وتقدم الخدمات المختلفة في أطار خدمة التعليم المستمر بتنظيم دورات تدريبية وتطويرية ومؤتمرات وندوات وورش عمل للمؤسسات التعليمية والأهلية والاستشارات المختلفة، وإجراء البحوث والمشاريع المشتركة للمؤسسات والشركات الخاصة والعامة.

وتتحقق مهمتا خدمة المجتمع وقيادته للأمام من خلال الانتقادات التي توجهها للمجتمع، لاسيما في ظل معطيات المجتمع المعاصر ، وتنامي دور العلم والتكنولوجيا واقتصاد المعرفة والتركيز على

المنافسة والجودة . وحتى تؤدي الجامعة دورها في نقد المجتمع يتطلب ذلك ان تكون على اتصال بدور معينة في المجتمع ، عن طريق تدريب الموهوبين ومن خلال البحوث العلمية، ويتطلب ذلك استقلال الجامعات ومزيدا من الحرية الأكاديمية، والمجتمع يحتاج الى خريجين ليسوا فقط متخصصين بل خريجين ناقدين ، لذا فان الجامعات الحديثة ينبغي ان تأخذ على عاتقها تطوير العقل وتحسين إمكانات البشر وتنمية المعرفة من خلال النقد .

إن الجامعة العصرية هي مركز إشعاع ثقافي للمجتمع، فالجامعة اليوم هي جامعة المجتمع، تعيش من أجله وتعمل على رفاهيته ولها دور هام في تذويب الفوارق الطبقية وذلك من خلال دورها التربوي، كما ينبغي على جامعة اليوم أن تفتح أبوابها لأبنائها من غير طلابها، ليجدوا في رحابها العلم والثقافة لتسهم من خلال ذلك في تنشيط بنيته الاجتماعية وذلك عبر التوسع في إنشاء مراكز التعليم المفتوح في الجامعات المختلفة، وذلك باستخدام تقنيات العصر الحديث لتوصيل هذه الخدمات.

إن عمل الجامعات على حل مشكلات مجتمعها أصبح يحظى باهتمامات متزايدة من جامعات الدول المتقدمة والنامية أيضا ومن هذا المنظور فإن أعضاء هيئة التدريس عليهم أن يندمجوا في حل مشكلات المجتمع، وذلك عن طريق فحص هذه المشكلات في علاقاتها بالموضوعات الأخرى في مجتمعاتهم المحلية والعمل على تشجيعها والبحث عن حل لها، ويمكن رؤية دور الجامعات في هذا المجال بوضوح من خلال عدة أبعاد وهي التعليم المستمر والبحوث التطبيقية والاستشارات والعمل على نشر العلم والمعرفة بين أبناء المجتمع .

ان إعداد القوى البشرية وتدريبها يعد من أهم وظائف الجامعة في عصر تأكد فيه ان العنصر البشري هو مصدر الثروة وبقدر أعداده وتنمية معارفه وقدراته وتطوير مهاراته وخبراته يكون عطاؤه وإنتاجه . ان التدريس وإعداد القوى البشرية وظيفة مهمة من وظائف الجامعات في عصر زاد فيه الطلب الاجتماعي على التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة ؛ في شتى دول العالم النامي منها والمتقدم على حد سواء، وعلى قدر جودة الجهد التعليمي في الجامعة تكون جودة مخرجاتها ممثلة في خريجها وما زودوا به من معلومات وخبرات ومهارات . لكن جودة التدريس في الجامعة ليس عملا قائما بذاته مقطوع الصلة بغيره من وظائف الجامعة .

ويعد الكادر البشري المؤهل وبناء الشخصية العلمية المؤهلة القادرة على تحريك البناء الاجتماعي وتوجيهه نحو التنمية الشاملة للمجتمع من أهم الوظائف التي ارتبطت بمهمة التعليم الجامعي، فالجامعة يقاس نجاحها بمدى قدرتها على أحداث التغير المخطط له المرغوب فيه نمو المجتمع، والجامعة منذ نشأتها تفي بأعداد وتخريج الطلبة في كافة التخصصات التقنية الحديثة المطروحة بين حاجات المجتمع المختلفة .

ويمكن أن ينظر للجامعة على أنها استثمار في الموارد البشرية على أساس أن رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي بل إن رأس المال البشري يمثل أهمية حيوية اذ تسهم الجامعة المعاصرة بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع، واستخدام موارده وثرواته وتنشط مرافق الإنتاج لديه، بما تخرجه من كفاءات نادرة على تطوير وسائل الإنتاج، وهذا يعني أن الجامعة المعاصرة لابد أن تطمئن إلى أن خريجيها تكتمل فيهم المواصفات المطلوبة لقطاعات العمل والتخصصات المختلفة.

وتعمل الجامعات على إعداد المتخصصين والخبراء والفنيين الذين يحتاج إليهم المجتمع في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية من جهة، وفي مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة ثانية، وإن أعداد القوى البشرية وتدريسها يعد من أهم وظائف الجامعة في عصر تأكد فيه أن العنصر البشري هو مصدر الثروة، وبقدر أعداده وتنمية معارفه وقدراته وتطوير مهاراته وخبراته يكون عطاؤه وإنتاجه، وإن التدريس وإعطاء القوى البشرية وظيفة مهمة من وظائف الجامعات في عصر زاد فيه الطلب الاجتماعي على التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة في شتى دول العالم الثاني منها والمتقدم على حد سواء. ومن مهمات الجامعات إعداد الكوادر القيادية و الوظيفية والإنتاجية وتوليد الثروة العلمية وتنميتها وهذه المهام يمكن أجمالها بالنقاط الآتية:

١. تحدد الاختصاصات العلمية والإنسانية والتكنولوجية التي يتدرب عليها الشباب من أبناء المجتمع، علما بأن مثل هذه الاختصاصات ينبغي أن تتوافق مع التوجهات الأكاديمية للجامعة ومع حاجات الدولة والمجتمع إلى مثل هذه الاختصاصات.

٢. فتح المجال لكافة أبناء المجتمع للتقديم والقبول في الجامعة شريطة أن يكون هؤلاء مؤهلين للقبول فيها.

٣. تدريب الطلبة كافة على اكتساب المهارات والخبرات النظرية والتطبيقية التي تتلاءم مع اختصاصاتهم وتنمية روح الدراسة والبحث عندهم .

٤. جعل المعرفة الجامعية مستمدة من واقع وظروف ومشكلات المجتمع وليست غريبة عنها، كما تشارك في تسريع عملية التنمية وتطوير الحضارة على نحو مبرمج ومدروس.

٥. مشاركة الجامعة مع الجهات التخطيطية في الدولة والمجتمع في إيجاد منافذ العمل التي يمكن أن ينخرط فيها الخريجون ويخدمون الدولة والمجتمع من خلالها.

٦. زرع وتنمية دوافع الدراسة والتعليم المستمر عند الطلبة لكي يواصلوا مسيرتهم الدراسية والبحثية والعلمية بعد تخرجهم.

ومن خلال هذه المهام العلمية والتربوية والثقافية والتنموية تستطيع الجامعات المشاركة في تنمية الموارد البشرية وخدمة المجتمع على أكمل وجه .

المحور الثالث : الجامعة وتنمية ثقافة الحقوق والمشاركة السياسية

ان الجامعة العراقية الحديثة لا تواجه فقط الانفجار السكاني بل أيضا الانفجار المعرفي ومن هنا كانت ضرورة الأخذ بمبدأ التخصص فهناك كثير من محتويات المناهج التي أصبحت قديمة ، وإذا عرفنا ان المعرفة الراهنة سوف تصبح قديمة أصبح علينا ان نعد عقلية الطالب بحيث يتعامل مع المواقف والنظريات الجديدة ، وان يعيد تركيب معلوماته وتنظيمها وان يهضم كل جديد بنفسه ، بمعنى ان ننمي فيه القدرة على التعلم .

لاشك ان إبراز ثقافة حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وتعميقها في مختلف المجالات من المهام الأساسية التي لابد للمؤسسات التربوية ان تعمل على ترسيخها ، من خلال تهيئة بيئة ايجابية تسمح للطلبة بالتعبير عن أراءهم بحرية. وتعد الجامعات في مقدمة تلك المؤسسات التربوية ، والتي يتوقف نجاحها على مدى قدرتها في التأثير على أفراد المجتمع وفي مقدمتهم الطلاب ، وأعضاء الهيئة الإدارية والهيئة التدريسية العاملين فيها كافة ويمكن ان يكون ذلك من خلال عقد الندوات والحوارات والفعاليات المختلفة وغير ذلك .

تعرف المشاركة السياسية على انها : العملية التي عن طريقها يؤدي الفرد دورا في الحياة السياسية الاجتماعية لمجتمعة ، فهي تعني إسهام او انشغال الفرد بالمسائل السياسية والمساندة الشعبية للقيادة والحكومة المؤثرة في مجال قيادتها وإدارتها للعمل السياسي ، والمشاركة في وضع الأهداف العامة للمجتمع وأفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف وسواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد والرفض أو المقاومة أو التظاهر وما إلى ذلك . والمشاركة هدف ووسيلة فهي هدف لان الحياة الديمقراطية السياسية تركز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من اجل مجتمعاتهم ، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها وتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم .

والمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدول الحديثة ، مبدأ يمكننا ان نميز في ضوئه الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات من الأنظمة الاستبدادية التي تقوم على الاحتكار، ويمكن القول ان المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة فالمواطنون هم أصحاب حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية يصونها الدستور الذي يعبر عن هذا بكل المواد التي تتعلق بحقوق المواطن، والفرد لا يستطيع ان يشارك سياسيا الا إذا انه مواطن كامل غير منقوص الحقوق ومن حقه ان يمارس حقوقه داخل وطنه .

وبعبارة أخرى ان المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي ، ويمكن القول ان المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق ، ذوو الامتيازات في كل عصر وفي كل نظام لم يكونوا مواطنين بل رعايا وذوو الامتيازات اليوم ليسوا مواطنين بل هم رعايا وموالون فمن يضن نفسه سيدا على جماعة من العبيد هو أكثر منهم عبودية وذو الامتيازات اليوم ليسوا وطنيين ، لان الوطنية تتنافى مع الامتيازات على طول الخط .

وتجدر الملاحظة ان مفهوم المشاركة السياسية مفهوم حديث وافد على الثقافة العربية وعلى الفكر السياسي خاصة ولم يتوطن بعد اي ان الثقافة العربية لم تتمثل هذا المفهوم وما يتصل به من المفاهيم الحديثة وتعيد إنتاجها وفق المعطيات الوقع وحاجات المجتمع ، بل ان جل ما فعلته حتى يومنا هذا هو غمس هذه المفاهيم في مستنقع التقليد ومحاولة تكييفها مع التراث او إعادة إنتاجها فيه . مما يؤدي إلى الحد من القدرة التنويرية والتحررية والتوليدية والإجرائية لهذه المفاهيم .

وتقاس المساهمة السياسية للمواطن بمعايير واضحة تتعلق بقدرته السياسية على التعبير عن أرائه بحرية وبترجمة قناعاته السياسية وتجسيدها خلال العمل الفردي او الجماعي المنظم وبدرجة تأثيره على آليات عمل النظام السياسي وقراراته وتحكمه بسلوك ممثليه، فبمقدار ما يمتلك المواطن الوعي السياسي والأدوات والوسائل التي تتيح له ترجمة هذا الوعي في سلوك حر بعيد عن الإكراه، تكون البيئة السياسية هي الأمثل وقد وجد الفلاسفة السياسيون أمثال لوك (locke) ومل mill)) وتوكفيل (Tocqueville) وغيرهم ان هذه المعايير هي أساسية لنظام ديمقراطي ناجح قائم على التعددية وحرية التعبير وحقوق الأقليات .

ان التربية على حقوق الإنسان تمتلك درجة كبيرة من الأهمية، حيث تساهم بشكل رئيسي في تعزيز قيم التسامح والعدالة في المجتمع وفي كل مؤسساته جنبا الى جنب مع كل مؤسسات التثقيف والتعليم في المجتمع ، ويمكن القول ان تعليم حقوق الإنسان ليس موضوعا تعليميا بالمعنى الحرفي للكلمة ، بل هو فهم الموضوعات والظواهر المحيطة بنا من خلال التعلم عن حقوقنا وإدراك الواجبات الناتجة مباشرة عن تلك الحقوق ، لذلك فان حقوق الإنسان يمكن تضمينها في اي موضوع تعليمي بحيث تصبح جزءا من جو المدرسة والجامعة والمجتمع ومن ثم الدولة، اذ ان تعليم حقوق الإنسان يساعد ولا سيما صغار السن على فهم وإدراك دورهم كمواطنين في مجتمع ديمقراطي.

ان الانفتاح الكامل على مواد التعليم الإنساني يعزز مفاهيم حقوق الإنسان ويثبت مرتكزات الخصوصية الحضارية والثقافية التي تدعم بقوة روحية الانتماء إلى المجتمع والوطن والأرض

والتراث، ويعتبر هذه الخصوصية وجها من الأصالة يمكنها ان تتطور بالاستفادة من الآخرين وليس بالتعنت والتزمت .

وتقوم المؤسسات التعليمية بدور مهم في التنمية السياسية لكل مرحلة من المراحل العمرية للفرد فالأسرة والزملاء والمدرسة والجامعة جهات تقوم بتزويد الفرد بجزء مهم من مفاهيم المجتمع الذي ينتمي إليه وقيمه وعاداته ومعتقداته . وفي هذا الصدد يشير جان جاك روسو إلى الوظيفة التعليمية فيما يتعلق بالتنمية السياسية لإفراد المجتمع ودور التعليم في تنمية التصرفات المسئولة للفرد وإدراكه للصالح العام ومشاركته في اتخاذ القرارات السياسية الأمر الذي يحقق قدرا من المساواة الاجتماعية بين الإفراد بحيث لا تظهر الفوارق التي تعيق تحقيق المساواة السياسية مما يعزز لدى المواطنين الانتماء والولاء لهذا الوطن .

كما يعد التعليم العالي احد الركائز الأساسية للتنمية السياسية في المجتمعات ، ويعد الأداة الفعالة في نقل القيم والمعارف المختلفة للطلبة وتجعله عناصر فعالة في المجتمع الذي ينتمون إليه . وعلى الرغم من ان التعليم في العادة يهدف الى تطوير المعرفة لكن التعليم الذي نحن بصدده يجب بالضرورة ان يساعد على تطوير نسق من القيم والمهارات لدى الأفراد المستهدفين، بحيث يؤدي هذا النوع من التعليم في المحصلة النهائية الى توفير بيئة ملائمة ونموذجية، حيث تؤخذ حقوق الإنسان جديا وتكون مضمونة وحاضرة في كل طريقة تدريسية وفي كل علاقة قائمة.

ان الديمقراطية والمشاركة الشعبية ومساهمة المواطن في حكم نفسه وتقرير مصيره إنها أفكار ذات معاني سامية وتمثل أعلى درجات الارتقاء عندما يتمكن الفرد من الشعور الذاتي بحكم نفسه وقدرته على الانصياع الى أسس العقلانية وواجباتها؛ كما ان الفرد لا يأتي الى هذه الحياة قادرا على حكم نفسه وإنما يبدأ تدريبه على الحكم الذاتي منذ طفولته. وهذا لا يتم بين ليلة وضحاها وإنما هو نتيجة سنوات طوال على التدريب والمعايشة منذ البدايات الأولى للطفولة المبكرة. وتعد الإدارة الجامعية التي تتولى مهمة تسيير شؤون مؤسسات التعليم العالي وتطوير نظام العمل فيها إحدى الوسائل المهمة التي تعمل على توفير المناخ المناسب لتتم العملية التعليمية فيها بشكل يضمن إحداث تنمية حقيقية في جميع المجالات .

إن دور الإدارة الجامعية متداخل مع ادوار التعليم العالي فلا يمكن الحديث عن المناهج الجامعية بمنأى عن دور الإدارة الجامعية في تصميم المناهج وتطويرها وتعديلها وفق احتياجات المجتمع وليس من المنطق الحديث عن الهيئة التدريسية بمعزل عن الإدارة الجامعية فهي التي تمنحهم الصلاحيات التي تساعدهم في تحقيق التنمية السياسية للطلبة جنبا إلى جنب مع التأهيل العلمي اللازم في

مختلف التخصصات، والدعوة إلى ممارسة الأنشطة التي من شأنها تنمية الطلبة سياسيا وتعزيز الهوية الوطنية لديهم وزيادة مشاركتهم السياسية في سائر القضايا الوطنية التي تهم المجتمع .

فالجامعة بما تضم من طاقات علمية وثقافية ومراكز بحث معنية ينبغي أعادة النظر بكل مفاصلها الإدارية والتربوية والعلمية بتفكيك عناصر الأزمات والدخول إلى صلبها بمنهجية واستراتيجية تعتمد أولا على علمائها ومفكريها وعلى أقسامها الاجتماعية والإنسانية في بحوث ودراسات نقدية، وهذا لا يتأتى الا بتوافر شروط البحث في الحرية وارتفاع مستوى الوعي والإدراك في المشاركة الحيوية، لدى القيادات الإدارية والعلمية في الجامعة بالخروج من ضيق الأفق والخوف من تعدد الآراء النقدية.

إن التطورات التي يشهدها العراق منذ العام ٢٠٠٣وحتى ألان جديرة بان تقع الجامعة في عمق تحولاتها ، بنشر ثقافة حقوق الإنسان وحقوق الطلبة على وجه التخصيص وهي كثيرة ومهمة جدا ، وتقع ضمن أولويات الانتقال لعراق جديد ، وثقافة المجتمع المدني والتعدد الثقافي والفكري والديني والقومي والقبول بالرأي الأخر وإشاعة ثقافة المواطنة والنقد والحوار واستخدام المعرفة لتوسيع الحرية الإنسانية ودعم العدالة الاجتماعية .

فالجامعات تقوم بدور كبير في المجتمع ، فهي المنظمة التي يشعر منسبيها بالحرية العلمية والضمان والأمان والاحترام وهي المنظمة التي يحيا فيها الطلاب حياة تقدمية نتيجة لجهودهم وبتأثير الحرية والانفتاح والديمقراطية التي يعيشون في ضلالها تلك الصفات التي تعتبر من مبادئ المنظمة الجامعية في العالم التقدمي، فالطلاب الذين لا يمارسون الديمقراطية الصحيحة في جامعاتهم لا يحملون ولاء للنظام الديمقراطي .

المحور الرابع: دور الجامعة في عملية تنمية الموارد البشرية

ان المفهوم الشامل للتنمية يؤكد على إنها العملية المجتمعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي ، ويحضى التعليم الجامعي بدور متميز في مؤشرات التنمية لكونه إحدى الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية. ويقصد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنها النمو والتغير الذي تتكامل فيه جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتتضمن كافة الإجراءات والوسائل والأساليب التي تتخذ لزيادة الإنتاج من الموارد الاقتصادية المتاحة والكافية لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية والعدل ويحقق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية والبشرية .

والتنمية الحقيقية لا تقتصر على جانب دون أخر فهي تنمية مقصودة يعبر عنها في أدبيات التنمية بالتنمية الشاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية وما تتضمنه من محاور وعناصر عديدة تشمل الصحة والتعليم والعمل والدخل الكافي وإشباع الحاجات الأساسية والقدرة على العطاء والإبداع .

أي ان تحقيق تقدم في أي من المجالات الاقتصادية والاجتماعية يعزز فرص التقدم في بقية المجالات ، ويعزز فرص تحقيق أفاق أرحب ومستويات أفضل للحياة وهذا الأمر يوضح أهمية تكامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية لضمان جني أفضل الثمار المختلفة لعملية التنمية في ضوء الموارد المتاحة . والتنمية الشاملة والتعليم الجامعي كلاهما يلتقيان في الإنسان بوصفه محورا لهما ، فالتعليم الجامعي يتناول شخصية الإنسان بجميع جوانبها وتحقيق التكامل لها .

والتنمية تتناول المجتمع من جميع جوانبه وتسعى ان تتيح له التقدم ، والتنمية الشاملة لا تكون فعالة من غير جهود التعليم العالي في تنمية الثروة البشرية للنهوض بمتطلبات التنمية ، وذلك كون ان التنمية الشاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية في المجتمع هي الصيغة المناسبة لتقدم المجتمع .

وتعد الجامعة من أهم المصادر المسئولة عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع نظرا للمهام التنموية والنهضوية التي تؤديها وسط المجتمع والتي من شأنها أن تحقق التغير الاجتماعي بصنفيه المادي وغير المادي . ولعل من أهم المظاهر التنموية الاقتصادية التي تؤديها الجامعة للمجتمع، مساهمتها الفاعلة في توسع المدينة عموديا وأفقيا ، ونمو سكانها وزيادة نشاطهم الخاص والعام فضلا عن أهمية الجامعة في رفد المجتمع بالملاكات البشرية المؤهلة علميا والمدربة تقنيا التي تستطيع المساهمة في عملية البناء وإعادة البناء الحضاري للمجتمع .

كذلك يجب القول أن الجامعة تؤدي الدور الفاعل في رفع المستوى المعيشي للمواطنين طالما أنها مصدر من مصادر الطلب على السلع والخدمات وأنها أساس القوى العاملة المدربة هذه القوى التي تشارك في زيادة الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات مما يترك أثره الفاعل في ارتفاع المستوى المعيشي لسكان المدينة التي توجد فيها الجامعة، كذلك تساهم الجامعة في نمو وانتشار الخدمات الاجتماعية التي تحتاجها المدينة كالخدمات السكنية والصحية والتربوية والتعليمية والترويحية إذ أن الجامعة تعد بمثابة العامل الجاذب للسكان، والسكان لا يمكن أن يبقوا في المدينة الجامعية بدون خدمات، لذا لابد من بناء وتوسيع الخدمات على اختلاف أنواعها، الجامعة تشبع هذه الخدمات والطلب المتزايد عليها من لدن السكان، لذا الجامعة تشارك مشاركة فعالة في تنمية وتطوير الخدمات التي يحتاجها السكان.

وقد حققت الجامعات تأثيرا كبيرا في تطور المدن وتوسعها ، مما أدى إلى ارتفاع درجات تحضر المؤسسات وتكاملها وتجمع المؤسسات المتشابهة في مناطق معينة داخل المنطقة المركزية فتظهر آنذاك مناطق خاصة للمحلات التجارية وأخرى متخصصة بالأماكن الترفيهية وأخرى خاصة بالمؤسسات الحكومية. وللجامعات تأثير فعال في عملية تنظيم شوارع المدن ووسائل النقل ، حيث تعد الشوارع والطرق ملكية عامة للسكان وللجميع الحق باستخدامها والانتفاع منها وتحمل مسؤولية إدامتها بصورة مشتركة، إضافة إلى دور الجامعات في زيادة عدد المناطق السكنية التي يقيم فيها التدريسيين والطلبة وبقية الموظفين الذين يعملون في الجامعة بصورة مباشرة وغير مباشرة، ناهيك عن دور الجامعة في زيادة عدد الأبنية والعمارات المتخصصة للأنشطة الخدمية التي تحتاجها الجامعة كالمصارف وشركات التأميم والمصانع والمحلات التجارية والمؤسسات الخدمية والترويحية كل هذه المنشئات الإنتاجية والخدمية والترويحية التي تحتاجها الجامعة تؤدي إلى توسع المدينة التي توجد فيها الجامعة. ويكون دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والإدارية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتنشيط خططها والقيام بالبحوث والدراسات التي تهدف إيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ النظم والقيم والمعايير والاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدم. وقد ظهرت أهمية التعليم الجامعي من المنظور الاقتصادي من خلال الدراسات والأبحاث التي ربطت بين دور التعليم الفعال وبين جملة من مظاهر الحياة العصرية والجهود في تبرير الإنفاق المتزايد على التعليم وجوانبه المختلفة ، ومن الجوانب التي ظهر للتعليم فيها إسهام ملحوظ في التنمية الشاملة وذلك من خلال ما يأتي:

١- تحسين نوعية السكان ورفع نوعية ودقة العمل وكفايتها .

٢- درجة التحضر والمدنية .

٣- زيادة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل وكفاءتها وترشيد السلوك للفرد.

٤- تحقيق النمو والتطور الاقتصادي .

وفيما يلي عرض إلى أهم المجالات التنموية والتربوية التي تؤديها الجامعة وتساعد على وجودها داخل المجتمع هي :

١- دور الجامعة في النشاط الثقافي والفكري:

تقوم الجامعة بنشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين إليها من أبناء المجتمع بغض النظر عن أعمالهم وأعمارهم، ومن ثم تمكنهم من حل مشكلاتهم والتكيف مع مجتمعهم وتزيد من قدرتهم على أحداث التنمية المنشودة كما تقدم لطلابها برامج ثقافية ترفع مستواهم الثقافي، وتربطهم

ببيئتهم ومجتمعهم، لذا لا يقتصر دور الجامعة على نقل وتوصيل الرصيد الثقافي من وإلى الجامعة أو الحفاظ على الهوية الثقافية بل يمكنها تطوير الرصيد وتحديده وتنميته في ضوء الإيديولوجية التي يتبناها المجتمع، مستعينة في إحداث ذلك بعلومها وأنشطتها وآلياتها، وكل إمكاناتها المادية والبشرية.

إن الآليات والوسائل التي تؤدي بها الجامعة وظائفها المتعلقة بالتنمية وهي:

أولا: ربط المادة العلمية بالإنسان والمجتمع والحياة والبيئة، بدلا من تدريس المادة العلمية بأسلوب تجريدي يعزلها عن كل شيء، الأمر الذي يجعل المادة العلمية ضئيلة التأثير في الطالب. ثانيا: العناية الكبيرة بالإرشاد ورعاية الطلبة خلقيا وعقليا وقيميا في قاعة المحاضرة وخارجها بواسطة لجان الإرشاد.

ثالثا: الإكثار من إقامة الندوات والنشاطات اللا صفية والمؤتمرات يسهم فيها الأساتذة والطلبة جنبا إلى جنب، وكلها تدور حول مشكلات المجتمع والبيئة المحلية والعالمية.

رابعا: المشاركة الفعالة للأساتذة في أنشطة وسائل الإعلام الصحافة، القنوات الفضائية، الإذاعات المسموعة، أنشطة منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الرسمية .

ان دور الجامعة في التوعية والتثقيف يهدف أساسا الى تعميق القابلية للتعليم ، وإقرار القيم التي تؤكد اعتزاز الإنسان بالنزاهة والصدق والأمانة والتشبث بالوطن والاعتزاز بالانتماء إليه والعمل على خدمته وتطوير آليات إنتاجه ، ومن اجل الانتقال الى مجتمع الإنتاج يعني بالضرورة المرور من مجتمع- المعرفة الى مجتمع الموارد البشرية – وكما حدث في اليابان لان الموارد البشرية أضحت أهم الموارد الأولية فرأس المال غير ذي قيمة دون موارد بشرية واعية بدورها التاريخي .

إن نشر العلم والثقافة من الأدوار الطبيعية للجامعة في الوقت الذي نعيشه للنهوض بالمجتمع وذلك لان الجامعة مركز إشعاع ثقافي للمجتمع تتعرف من خلاله على مشكلاته، وتعمل جاهدة على إيجاد الحلول المناسبة له، ولا يقتصر دور الجامعة في التنشيط الثقافي والفكري للمجتمع الخارجي ، بل لابد ان يشمل مجتمع الطلاب فيها وذلك من اجل التوجيه الاجتماعي والفكري وتوجيه الشباب خلقيا ومعنويا وممارسة اشكال الديمقراطية ، والحوار البناء والقيام بالأنشطة الفكرية والثقافية والاجتماعية والرياضية ، وترسيخ المفاهيم الإنسانية والعلمية . ان الجامعة العصرية هي مركز إشعاع ثقافي للمجتمع برمته ، كونها أصبحت اليوم جامعة المجتمع تعيش من اجله وتعمل على رفاهيته ، ولها دور هام في تذويب الفوارق الطبقية وذلك من خلال دورها التربوي ، كما ينبغي على جامعة اليوم ان تفتح أبوابها لأبنائها من غير طلابها ، ليجدوا في رحابها العلم والثقافة ، لتسهم من خلال ذلك في تنشيط بنيته

الاجتماعية وذلك عبر التوسع في إنشاء مراكز التعليم المفتوح في الجامعات المختلفة وذلك باستخدام تقنيات العصر الحديث لتوصيل هذه الخدمات .

وتؤدي الجامعة اليوم وظائف كثيرة فاعلة وحيوية في حركة المجتمع العصري إذ تشكل مختبرات للفحص، والاجتهاد العلمي، والتعبير الفكري، والمناظرة الثقافية، والبحث عن الحقيقة، والعمل على تحديث المجتمع، وربط الجسور بين الإنسان المتعلم والمجتمع فالجامعة لم تعد محصورة في أطار العمل الأكاديمي فحسب بل بدأت تساهم في شكل فعال في عملية البناء والتنمية، ونقل المجتمعات من التبعية الفكرية إلى مرحلة النهوض والاستقلالية فتقوم بأدوار كثيرة عن طريق كوادرها وقياداتها الإدارية والعملية من أجل رفد المجتمع بالكفاءات والخبرات الفنية والمؤهلة تأهيلا ً علميا ً للمساهمة في حركة التنمية والتحديث .

٢- دور الجامعة في تعليم الكبار

يشير مصطلح تعليم الكبار الى مجموعة منظمة من العمليات التربوية بغض النظر عن محتواها او مستواها ، سواء كانت نظامية ام لا ، وبصرف النظر عما اذا كانت تطيل فترة التعليم الأولى او تحل محله في المدارس والجامعات وفي أماكن التلمذة الصناعية حيث ينمي الأفراد الذين يعتبرهم المجتمع كبارا قدراتهم ويثيرون معارفهم ، ويحسنون مؤهلاتهم الفنية والمهنية ، او يحولون اتجاها لوجهة جديدة ، مما يحدث تغيرات في اتجاهاتهم او سلوكهم عن طريق التنمية الشخصية والمشاركة في التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المستقلة والمتوازنة .

وينظر إليه بعضهم على (انه كل خبرة تعليمية تقدم للكبار بصرف النظر عن مضمونها او محتواها أو الطريقة المستخدمة التي تقوم عليها او تقوم بها ، وبهذا يعد ميدان تعليم الكبار ميدانا واسعا عريضا يشتمل قطاعات مختلفة من البشر في مختلف ميادين العمل والإنتاج ، ويعد أيضا ميدانا متعددا يرتكز في أساسياته على فكرة التربية لعالم متغير، وانه تعلم غير منتهٍ لسن معينة أو برامج معينة او سنوات دراسية معينة) .

ويقوم تعليم الكبار في أساسه على فكرة التربية المستمرة والتعليم مدى الحياة وينظر إليه على نحو عام أنه التعليم الهادف المنظم الذي يقدم للبالغين أو الراشدين أو الكبار غير المقيدين في جامعات نظامية (مقيمة) من أجل تنمية معارفهم ومهاراتهم أو تغير اتجاهاتهم أو بناء شخصياتهم . كما يجب ان ينظر إلى التعليم الموجه للصغار او الكبار باعتباره جزءا من التعليم المستمر مدى الحياة الذي يعمل في إطار حضاري يوضع في إطار مجتمعي ، يولد ثقافة تؤثر على عمل التعليم في مدخلاته ومخرجاته المتأثرة بدورها بطموحات واحباطات المجتمع ، وأهدافه التنموية ، بل وفي رؤيته ووجهة نظره في الكون والإنسان والمجتمع .

وتؤدي الجامعات دورا هاما في إطار العديد من مجالات تعليم الكبار ومنها محو الأمية ، حيث تلعب الجامعة دور متعدد الإبعاد سواء برامج المكافحة او برامج المتابعة . وفي مجال مواصلة التعليم فأن هناك فئة من الكبار حصلت على قدر من التعليم ثم انقطعت لأسباب اقتصادية او اجتماعية ، او تربوية وغيرها وبعد فترة زالت الأسباب في هذا الإطار يقدم تعليم الكبار من خلال مؤسسات التعليم الموازي فرصا تعليمية لنوعيات مختلفة من الإفراد وتتميز هذه المؤسسات بعدم وجود القيود ، والضوابط المتشددة الموجودة في مؤسسات التعليم النظامي مثل شرط السن وتوقيت الدراسة وغيرها مما يتيح للدارس حرية الحركة . وتسهم الجامعات في مساعدة الإفراد على مواصلة تعليمهم الجامعي من خلال قبول الطلاب ببعض الكليات الجامعية (نظام الانتساب) وتقديم برامج التعليم الجامعي المفتوح والتعليم عن بعد.

وقد يبدو ان مفهوم التعليم المستمر يعني في بعض الحالات التعليم المهني او التدريب على مهارات معينة او قد يعني تعليم الكبار او محو الأمية غير انه يشتمل في حقيقة الأمر انظمه وميادين متعددة ويتطلب تغييرات في بنية النظام التعليمي النمطي او التقليدي المألوف وعليه فان التعليم المستمر بمفهومه الشائع يعني ان التعليم لا ينتهي بانتهاء الفرد في مرحلة تعليمية معينة سواء كانت المرحلة الابتدائية او الإعدادية او العالية وإنما يستمر باستمرار الحياة وفي سياقها.

٣- دور الجامعة في الاستشارات والبحوث التطبيقية

تمثل البداية الأولى لانفتاح الجامعة نحو المجتمع ، اذ بدأت في تقديم خدماتها وحسب معطيات القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٩، الذي أتاح قيام مكاتب استشارية هندسية ، وتوسعت بعدها لتشمل قيام مكاتب استشارية زراعية وبيطرية وعيادات طبية استشارية وعيادات طب الأسنان وغيرها ، وانطلاقا من مقررات الدولة وسعيا من الجامعة لتطوير وتوسيع خدماتها الى حقل العمل فقد قامت اغلب كليات الجامعات العراقية بفتح مكاتب استشارية وعلمية تقدم خدماتها من خلال الخبرات المتخصصة التي تمتلكها الجامعات ، وبما يساعد على تجاوز المشكلات التي تواجهها مؤسسات حقل العمل وتنفيذ واجباتها على أكمل وجه.

والجامعة تعد بيت خبرة للاستشارات والمساعدة وتقديم المعرفة والخبرات المتنوعة استنادا الى قدراتها العلمية وخبراتها المعرفية ومواردها البشرية المؤهلة ، وتوظيف هذه القدرات في مجالاتها التطبيقية المتنوعة من خلال إرساء علاقات التعاون وربط الجامعة بالوحدات الإنتاجية في مجالات الصناعة والزراعة وقطاع الإعمال إضافة الى القطاعات الخدمية وحماية المستهلكين ومؤسسات المجتمع المدني .

وتعد البحوث التطبيقية بحوث عملية تقوم على تطبيق واستثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية وتستهدف خدمة الإنسان ورفاهيته ، كما انها بحوث توجه مباشرة لحل مشكلات المجتمع المحلي في مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية ، ومثل هذه البحوث غالبا ما تسفر عن تجديدات وابتكارات تقضي على المشكلات وتؤدي بالتالي الى توثيق العلاقات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتعتبر هذه البحوث من أهم ما تقدمه الجامعات الحديثة ولتحقيق هدف هذه البحوث تخصص بعض الجامعات مكتب اتصال خاص بها يذهب ممثلوه الى الجهات المختلفة للحصول على عقود للأبحاث، وفي جامعات أخرى تخصص الجامعة جزءا من أرضها للشركات الصناعية لكي تقيم كل شركه راغبة مركز أبحاث خاص بها على ارض الجامعة، يعمل فيها أساتذة الجامعة لتقديم البحوث التي تحل المشاكل الخاصة بالشركة .

وهناك بعض الأساليب التي تساعد الجامعة في القيام بدورها في التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأساليب الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الصناعية والتجارية في المجتمع حيث تسعى العديد من الجامعات إلى تقوية العلاقة بينها وبين تلك المؤسسات، وهناك حاجة إلى إقامة مثل هذه الشراكة خصوصا مع تعقد المعرفة وتزايد حجم المنافسة والتغير السريع والمستمر في كافة المجالات . ويمكن إقامة مثل هذه الشراكة بين الجامعات وقطاعات الأعمال بأشكال مختلفة مثل مشروعات الطلاب المرتكزة إلى المجالات الصناعية والتجارية المتنوعة، او تمثيل رجل الأعمال في الجهاز الأكاديمي، والجامعة في حاجة إلى مثل هذه الشراكة مع هذه القطاعات لفهم التغيرات المستمرة والمهارات المطلوب إكسابها لطلاب الجامعة، والى الحصول على التغذية المرتدة عن أداء الطلاب وخاصة فيما يتعلق بمهاراتهم ، ومن ثم إحداث التغييرات المطلوبة في المناهج واستراتيجيات التدريس ولذا يجب ان تصبح مؤسسات التعليم العالي كمراكز تعلم لإحداث التكامل الصحيح بين الدراسة النظرية والمهارات العملية .

ولكن من الإنصاف القول إن الجامعة لا تنفرد وحدها بهذه الوظائف، بل تسهم معها كثير من المؤسسات الاجتماعية الأخرى في تحقيق النمو، من ذلك إسهام أرباب التعليم الفني المتوسط والعمال المهرة، ولكن الجامعة أيضا هي التي تعد المعلمين الذين يعدون بدورهم هذه الفئات، كذلك تسهم مراكز البحث العلمي ووحداته في النهوض بدور بحث المشكلات التي تواجه المجتمع، وإن كل ذلك يتم في كثير من الأحيان بالتعاون مع رجال الجامعة ؛ كما لا ينبغي ان ننكر دور المؤسسات الأخرى في وظيفة التوعية الوطنية للنمو، من ذلك الأسرة والمدرسة والمسجد والصحافة والإذاعة وما الى ذلك، وكان من شأن إسهام التعليم في الحياة الاقتصادية للمجتمعات أن ظهرت فروع من المعرفة الاقتصادية تهتم

بدراسة (اقتصاديات التعليم) واقتصاديات القوى او الموارد البشرية بحيث أصبح ما ينفق على التعليم من المال العام لا يدخل ضمن الخدمات وإنما ضمن مقررات الاستثمار.

وعلى هذا النحو فان الجامعة لا تتمسك فقط بدورها في عملية التنمية بل تؤكد على جدارتها به، وحيوية علاقتها المجتمعية بعملية التنمية. كما يساعدها ذلك على التخلص من سلبيات بعض الرؤى القاصرة التي لا ترى في الجامعات إلا العبء المالي على الحكومة، وكمجال للإنفاق يفتقر إلى عائد او مردود اقتصادي سريع ومباشر فضلا عن كونها وفوق ذلك اي الجامعات مؤسسات غير منتجة ، إن معالم ومجالات الدور الجامعي في خدمة المجتمع إنما تجيء شاملة لأدوارها الثلاثة : التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ومرتبطة بها ارتباطا وثيقا . فالتدريس والتعليم الخلاق يعتمد أساسا على البحث العلمي، كما إن التدريس والبحث في أوسع معانيهما يمكنان الجامعات من دورها في نشر وتشجيع وتعميم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوبة، التي تمكن من النهوض بالإنسان الى أعلى ملكاته ومؤهلاته الطبيعية والمادية ، فتكون بذلك قادرة على تخريج المواطن القادر على فهم مجتمعه؛ وارتباطه بالمجتمعات الأخرى وحل مشكلات التنمية، والإسهام في بناء مجتمع عصري وقيادته نحو التقدم والازدهار، وتلك في مجملها أهداف تسهم في النهوض بالاقتصاد القومي في مجموعه ، وتدعيم تيار التنمية الشاملة في البلاد .

والجامعات العصرية لا تقتصر أدوارها على تنمية النظم الاقتصادية والسياسية والإنتاجية في العالم المعاصر فقط، بل هي ضمير المجتمع وهي عامل مهم في تقدم الثقافة الإنسانية وهو ما يعلي من قدر ادوار الجامعات العصرية كمكان لاستخراج الأفكار الجديدة والحكمة وهي الوظيفة الأكثر عمقا للجامعات، ودور الجامعات في نقد المجتمع يسهم في التوجيه القيمي والتكامل القيمي والكمال الروحي، والانتقاد هو تحرير عقول الناس وهو موازي للتقدم وجزء من التنمية والاختراع ويستحيل حدوث تقدم دون الابتكار والاختراع والانجاز والتحصيل وهو ما يستدعي ويتطلب مراجعة الجامعة لأفكارها ، وبناء أفكار جديدة وثقافات جديدة وتنمية الأخلاق التي يحتاجها المجتمع، وذلك من اجل تعزيز التنمية المستدامة .

ولان التعليم الجامعي له الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهو تعليم ذو مواصفات خاصة تجعله عاملا أساسيا من عوامل التنمية ، وتواجه الجامعات وخاصة في الدول النامية مسؤوليات متعددة بجانب مسؤولياتها الأكاديمية وذلك بالنسبة لدورها المتصل باللحاق بالتقدم العلمي والتطور التكنولوجي السريع، وهي مسؤولية تتمثل بالأطوار الآتية:

١- نقل التكنولوجيا المعاصرة، وهي عملية تأخذ في حساباتها نوعية النمط المناسب والإعداد اللازم والتخطيط السليم لتحقيق عائد مقبول لعملية تعتبر في حد ذاتها استثمارا ضخما.

٢- تطوير ما ينقل من أنماط التكنولوجيا بحيث تواءم مقتضيات وأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣- إيداع تطور علمي وتكنولوجي ينبع من ذات المجتمع ويتلاءم مع طبيعته واحتياجاته على المدى القصير .

والتعليم الجامعي أمر لازم بالنسبة للمجتمعات المتقدمة حتى تحافظ على تقدمها ، وهو أمر أكثر لزوما بالنسبة للمجتمعات النامية للأسباب آلاتية :

١- ان الثروة البشرية في هذه المجتمعات تمثل العنصر الرئيس من عناصر الإنتاج ومن ثم فأن برامج التنمية فيها تعتمد في كثير من جوانبها على طريقة إعداد هذا العنصر واستخدامه .

٢- ان هناك حاجة ملحة بالنسبة لهذه المجتمعات لان تحقق معدلات نمو عالية كي تلحق بركب التقدم والرخاء، أو على الأقل حتى لا تتسع الفجوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة .

ولا شك ان التعليم الجامعي في العراق يتحمل مسؤولية كبيرة بالنسبة لتلك العناصر البشرية التي جاء عليها الدور لتتحمل أعباء تنمية المجتمع في مسيرته التنموية .

أولا : المصادر العربية

الكتب

١- إبراهيم ناصر ، (الدكتور) ، علم الاجتماع التربوي ، ط١، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٣.

٢- احمد حسن سعيد ، المكتبة الجامعية ، نشأتها ، تطورها ، دار عمان ، الأردن ، ١٩٩٢.

٣- الفاروق زكي ، (الدكتور) تنمية المجتمع في الدول النامية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٩.

٤- حسين عبد الحميد احمد ، (الدكتور) ، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٦.

٥- حسين درويش العادلي ، نحو عراق جديد ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٤.

٦- رباح مجيد الهيتي ،(الدكتور) انهيار سلطة الدولة في العراق ، ط١، دار العرب للدراسات والنشر ، دمشق سوريا ، ٢٠١٠.

٧- سعيد جاسم الاسدي ، (الدكتور) ، التعليم المستمر وخدمة المجتمع ، ط١، دار الفكر للنشر، البصرة ، العراق ، ٢٠١١.

٨- سلمان عاشور ،(الدكتور) مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي ، دراسة وصفية تحليلية ، ط١، دار الكتب الوطنية ، طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٠.

٩- عبد الرحمن عيسوي ، تطوير التعليم الجامعي ، دراسة حقلية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤.

١٠- عبد الباسط محمد حسن ، (الدكتور) إشكالية التنمية في العالم العربي ، عمان ، ١٩٨٥.

١١- عبد العزيز الجلال ، تربية اليسر وتخلف التنمية ، علم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٥.

١٢- عبد العزيز بدر الندوي ، عولمة أدارة الموارد البشرية ، ط١ ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩.

١٣- عبد اللطيف العاني ، (الدكتور) ولاهاي الدعمي (الدكتورة) ، مقدمة في علم الاجتماع ، بغداد ، ٢٠٠٩.

١٤- هادي رياض عزيز ، (الدكتور) حقوق الإنسان ، تطرها ، مضامينها ، حمايتها ، بغداد ، العراق، ٢٠٠٥.

١٥- وليد الشهيب ، (الدكتور) وسلمان عاشور(الدكتور) ، التربية على حقوق الإنسان ، ط١، معهد العراق للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٧.

١٦- أسامة عبد المجيد العاني ، (الدكتور) ، متطلبات الأستاذ الجامعي في عصر العولمة ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد(٢٠) ، ٢٠٠٨.

١٧- حسين علي الحمداني ، حقوق الإنسان ،مجلة الحوار المتمدن ، العدد(٢١٩١) ، ٢٠٠٨.

١٨- زكي جميل حافظ ، لماذا تتعثر حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي ، مجلة الحكمة ، ٢٠٠٢.

١٩- زيد محمد الرماني ، الاستثمار في التعليم وإمكانية تسويق برامجه ، مجلة ، المعلم ، السعودية ، ٢٠١٠.
٢٠- عبد الهادي الجوهري ، (الدكتور) المشاركة الشعبية والتنمية ، مجلة تنمية المجتمع ، العدد(٥) ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٢١- محمد السماك ، (الدكتور) ثقافة الحوار في الإسلام ، حرية الاختلاف وحق الاختلاف ، صحيفة النهار ، لبنان ، ٢٠٠٢.
٢٢- محمد سعيد إدريس ، (الدكتور) ، ثقافة المواطنة ، مجلة المواطنة والتعايش ، العدد٩ ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٩.
٢٣- محمود نصيف الموسوي ، المواطنة في التشريعات والقوانين المختلفة ، دراسة مقارنة ، الجزء الأول ، مجلة الإسلام والديمقراطية ، العدد١١، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٥.
٢٤- مليحان معيض الثبيتي ، الجامعات ، نشأتها ، وظائفها ، دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية ، مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٠.

رسائل جامعية

١- احمد حسن حسين ، اثر الجامعة في تنمية المجتمع ، دراسة ميدانية اجتماعية في مدينة الموصل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى قسم الاجتماع ، كلية الآداب ،جامعة بغداد ، ١٩٩٦.
٢- للمزيد ينظر: نزار عبدالسادة النصار (د)، الجامعة والاستثمار في العنصر البشري ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٢.

البحوث والتقارير

١- أمل هندي الخزعلي ، (الدكتورة) ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني ،(بحوث الندوة العلمية السنوية ، عن إشكالية التحول الديمقراطي في العراق، الجمعية العراقية للعلوم السياسية) تحرير أياد خلف حسين ، النجف ، العراق ، ٢٠٠٩.
٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣.
٣- خزعل الجاسم ، (الدكتور) ،الاستثمار في رأس المال البشري والتنمية الزراعية ، بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين العراقيين ، مجلة الاقتصادي ، العدد (١١) ، بغداد ، ١٩٧١.
٤- علي محمد جبران ،(الدكتور) إنماء ثقافة الحوار بين طلبة الجامعات ، مؤتمر الدور الثقافي ، في الجامعات الأردنية ، اربد ، الأردن ، ٢٠٠٧.
٥- عبد الله عبد الدايم ، وآخرون ، تنمية الموارد البشرية ، بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، دار الرازي ، الكويت ، ١٩٨٧.
٦- عاطف حسن ،(الدكتور) الجامعة العربية المفتوحة وتعليم الكبار، مؤتمر دور المنظمات العربية الأهلية ، الكويت ، ٢٠٠٦.
٧- منظمة اليونسكو ، كتاب الإحصاء السنوي ، ٢٠٠١.
٨- منظمة اليونسكو ، الإصلاح التربوي ، اتجاهات عامة وتوجهات مستقبلية ، ١٩٨١.
٩- منظمة العفو الدولية ، دليل حقوق الإنسان ، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان ، جزء (١١) بغداد ، العراق ، ٢٠٠٣.

الموسوعات والمعاجم

١- احمد زكي البدوي ، معجم العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٢.
٢- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ،القاهرة ، ١٩٧٩.

المواقع الالكترونية

١- ينظرموقع ويكيديا واسط https://ar.wikipedia.org/wiki,
٢- سالم احمد عبد الله ، قراءة في مفهوم المشاركة السياسية ،
-www.sarayanews.com/object
٣- سليم الجصاني ، دور الجامعة في بناء المجتمع ،شبكة المعلومات الدولية،٢٠٠٨.
www.annabaa.org/news/maqalat
٤- منير محمود بدوي ، دور الجامعة بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل، القاهرة ، ٢٠٠٥.
http://www.biblioislam.net
٥- ياسين محمد العيثاوي ، (الدكتور) الجامعات ونشر ثقافة الحوار ، الموقع على الانترنيت ، مصر ، ٢٠٠٩.